

Distr.: General
2 February 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ١٢٢ (أ) من جدول الأعمال
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات
الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

استعراض البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٩ من إعلان تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي (A/61/630، المرفق)، الذي صيغ استجابة لوثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) التي وافقت فيها الدول الأعضاء على العمل على دعم بناء قدرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية في مختلف المجالات، والتي أقرتها الجمعية فيما بعد في قرارها ٣١٠/٦٣ وأقرها مجلس الأمن في بيان من رئيسه (S/PRST/2007/7).

٢ - ومع تركيز الإعلان مبدئيا على السلام والأمن، فقد نُظر إليه على أنه يمثل إطارا استراتيجيا متطورا للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحسين التنسيق والاتساق في العمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. واستفاد الإعلان من مجالات التعاون القائمة وشمل المجالات التالية: بناء المؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، والإدارة المالية؛ والسلام والأمن؛ وحقوق الإنسان؛ والمسائل السياسية



والقانونية والانتخابية؛ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبشرية؛ والأمن الغذائي وحماية البيئة.

٣ - وأجري هذا الاستعراض بالتعاون مع خبير مستقل كلف بمهمة تقييم مدى ما يتحقق من أهداف الإطار التي تتمثل، في جملة أمور، في زيادة وتقوية قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية على العمل كشركاء فعالين في مواجهة التحديات في مجال الأمن البشري في أفريقيا. وعمل الخبير المستقل بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكتب السابق للأمم المتحدة للاتصال لدى الاتحاد الأفريقي وغيرهما من برامج منظومة الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها، وكذلك مع مؤسسات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وتوجه الخبير المستقل أيضا إلى نيويورك، حيث التمس آراء كبار المسؤولين والخبراء في الأمم المتحدة. ووفقا لما نص عليه الإطار، غطى الاستعراض السنوات الثلاث الأولى من أنشطة الأمم المتحدة لدعم الاتحاد الأفريقي في بناء قدراته المؤسسية، عقب توقيع الإعلان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وأجريت بعد ذلك مناقشة للنتائج والتوصيات التي انتهت إليها الخبير المستقل، وذلك في الدورة الحادية عشرة لآلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها العاملة في أفريقيا دعما للاتحاد الأفريقي وبرنامجه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي عُقدت يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ويتضمن التقرير أيضا معلومات مستكملة عن الأنشطة التي تضطلع بها مختلف إدارات الأمم المتحدة والتي تضطلع بها برامج منظومة الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها منذ استكمال الاستعراض في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

ثانيا - الدعم المقدم من إدارات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها في تنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات

٤ - يرد وصف للأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة لدعم مؤسسات الاتحاد الأفريقي، لا سيما جهودها في مجال بناء القدرات، في عدد من تقارير الأمين العام^(١). وبوجه عام، تقدم منظومة الأمم المتحدة دعما كبيرا للبرامج من أجل تعزيز السلام والأمن والحوكمة والتنمية في القارة. كما قدمت الدعم أيضا بسبل شملت توفير المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية ودعم المؤسسات والبرامج وبناء القدرات.

(١) A/63/228-S/2008/531 و A/63/666-S/2008/813 و A/64/359-S/2009/470 و A/65/382-S/2010/490 و A/65/510-S/2010/514 و S/2008/186.

٥ - ونظرا لتركيز البرنامج العشري لبناء القدرات مبدئيا على السلام والأمن، يركز هذا التقرير في المقام الأول على الأنشطة والبرامج التي يجري الاضطلاع بها في هذين المجالين. وقد ساهمت مختلف إدارات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها، وكذلك آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا ونظام المجموعات التابع لها في تفعيل البرنامج. ففي مجال السلام والأمن، على وجه الخصوص، قدمت الأمم المتحدة مساهمات كبيرة في الجهود الإقليمية. وعلى هذا الأساس تقرررت المحالات الرئيسية للتعاون بين المنظميتين لتحقيق الأولويات المتطورة لمؤسسات الاتحاد الأفريقي وزيادة قدرتها على التصدي للتحديات الناشئة في أفريقيا.

٦ - ووفرت إدارة الشؤون السياسية الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي في مجالات دعم الوساطة، والمساعدة الانتخابية، وتعميم مراعاة المنظور الإنساني؛ وقامت بالتنسيق مع إدارة الدعم الميداني بدعم برنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي. ففي عام ٢٠٠٨، وضعت إدارة الشؤون السياسية برنامج عمل مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مدته عامان لتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة وليكون بمثابة الإطار العام للدعم المقدم للاتحاد الأفريقي من شركائه الدوليين الأساسيين في مجال الوساطة. وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، قدمت نفس الإدارة دعما لوضع إطار مفاهيمي لاستراتيجية الوساطة لدى الاتحاد الأفريقي، ووضع قائمة بالوسطاء والخبراء الأفارقة، ووضع مبادئ توجيهية للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال الوساطة على أساس الدروس المستفادة من جهود الوساطة المشتركة في الصومال وغينيا - بيساو وكينيا ودارفور. ووجهت الإدارة الدعوة أيضا إلى المشاركين في الاتحاد الأفريقي لحضور جميع برامج التدريب التي تنظمها، وفي عام ٢٠٠٧ شارك موظفو الاتحاد الأفريقي في دورة تدريبية بشأن الوساطة والحوار نظمت بشكل مشترك بين الإدارة وأكاديمية فولك برنادوت. وكانت هناك جلسات مشتركة أخرى نُظمت في إطار الدورة التدريبية بصفة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأكاديمية فولك برنادوت بعنوان "بناء القدرات في مجال الوساطة والحوار من خلال تبادل الخبرات" في ديري زيت، إثيوبيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وفي نيروبي، كينيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وحضر هذه الأخيرة مشاركون من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والاتحاد الأوروبي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، عُقدت حلقة عمل بعنوان "تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)" لـ ١٨ موظفا من الاتحاد الأفريقي، بما يشمل مشاركين من مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومن إدارتي الشؤون السياسية والشؤون الاجتماعية بالاتحاد. وساهمت الحلقة أيضا في صوغ خطة عمل. وقامت إدارة الشؤون السياسية أيضا بدعم إنشاء أمانة عامة لفريق حكماء الاتحاد الأفريقي.

٧ - وعقد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن أربعة اجتماعات تشاورية مشتركة، بالتناوب بين أديس أبابا ونيويورك. وبناء على طلب من الاتحاد الأفريقي، أوفدت شعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون الأساسية بعثة إلى أديس أبابا في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لدعم تعزيز أمانة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وقدمت إدارة الشؤون السياسية الدعم لإنشاء وإدارة نظام قاعدة بيانات لوحدة الديمقراطية والمساعدة الانتخابية التابعة للاتحاد الأفريقي ووضع قائمة بالمراقبين والخبراء الانتخابيين الأفارقة. وقدّم أيضا دعم كبير لوحدة الانتخابات التابعة لإدارة الشؤون السياسية في مفوضية الاتحاد الأفريقي. إضافة إلى ذلك، قامت كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بأنشطة مشتركة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، من أجل حل الأزمات في مختلف أنحاء أفريقيا، بما في ذلك جزر القمر، والسودان، والصومال، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكينيا، ومدغشقر، والنيجر.

٨ - ويبين تقرير المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (A/65/510-S/2010/514) بشأن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة تفاصيل عن الدعم المقدم لمفوضية الاتحاد الأفريقي من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ويتضمن الدعم المقدم لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي في حفظ السلام مجالات تخطيط وإدارة البعثات، ودعم البعثات، وتدريب الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة والأفراد العسكريين وفقا للمبادرات القصيرة الأجل والمتوسطة إلى البعيدة الأجل الواردة في التقرير. وفي إطار مجموعة السلام والأمن لبرنامج بناء القدرات العشري، قدمت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني دعما مستمرا لتفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية، التي تعد أحد الأركان الحاسمة في الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. إضافة إلى ذلك، قدمت نفس الإدارتين وغيرهما من شركاء الأمم المتحدة الدعم للاتحاد الأفريقي في إنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي السابقة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وفي الصومال، تقوم الأمم المتحدة، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة للصومال، ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بتوفير مجموعة إجراءات دعم لوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال مكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة، كما تقوم من خلال مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بتوفير الدعم التقني لمفوضية الاتحاد الأفريقي في مجالات التخطيط والنشر والعمليات للبعثة.

٩ - وكثفت إدارة عمليات حفظ السلام أيضا الدعم الذي تقدمه لمفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال التدريب بغية تطوير القدرات الأفريقية. وهي تقدم دورات دراسية على مستوى المفوضية وعلى المستويات الإقليمية لأشخاص يُختارون بعناية ممن يحتمل توليهم

قيادة البعثات (من المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة) ونشرهم في عمليات دعم السلام التي تصدر المفوضية تكليفا بشأها. ويجري حاليا اتخاذ خطوات لتعزيز مراكز الامتياز التدريبية المعتمدة من قبل الاتحاد الأفريقي بتقديم دورات مهمة للأمم المتحدة في هذه المراكز، وكذلك بالاضطلاع بسلسلة من برامج تدريب المدربين. وتقوم الإدارة، بالتنسيق مع جهات مانحة، بتيسير ترجمة المادة التدريبية لدورة "كبار قادة البعثات" إلى لغات العمل في الاتحاد الأفريقي. وفي الوقت نفسه، شرعت مفوضية الاتحاد الأفريقي في خطوات لإدراج المشاركين في دورات كبار قادة البعثات في قائمة من أجل تيسير نشرهم لاحقا.

١٠ - ووفرت إدارة عمليات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي أيضا دعما تقنيا واستشاريا جاريا وإرشادات مستمرة في مجال إصلاح قطاع الأمن في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن إصلاح قطاع الأمن. وتركز هذه الشراكة على تقديم الدعم لرسم تفاصيل السياسة القارية للاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح قطاع الأمن على النحو الذي طلبه اجتماع رؤساء الدول والحكومات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (Assembly/AU/Dec.177(X)) ولتنفيذ هذه السياسة. وتمثل هذه الشراكة جزءا لا يتجزأ من مشروع الاتحاد الأفريقي المتعدد السنوات بشأن إصلاح قطاع الأمن.

١١ - ويتركز الدعم الذي تقدمه إدارة الدعم الميداني على معالجة بعض احتياجات الاتحاد الأفريقي ذات الأولوية الرئيسية في مختلف مجالات دعم البعثات، مثل مجالات المالية، واللوجستيات، والموارد البشرية، والمشتريات. وتم اتخاذ عدد من الخطوات فيما يتعلق بتبادل المعلومات في هذه المجالات الحيوية. وكان من بين المبادرات المقترحة تحديد إطار للتبادل المستمر لخبرات الأمم المتحدة ومعارفها في مجال عمليات قواعد الدعم واللوجستيات. وفي هذا الصدد، قام مسؤولون من مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية خلال العام الماضي بست زيارات تمهيدية إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، وإلى قاعدة الأمم المتحدة لدعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عنيتي، أوغندا. ومن المقرر تنظيم جولة دراسية تستغرق شهرا لفريق من منشأة اللوجستيات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في عام ٢٠١١. وتوفر هذه الزيارات وغيرها من أشكال تبادل المعلومات أساسا لإنشاء قاعدة لوجستيات للاتحاد الأفريقي في القارة مستقبلا.

١٢ - أما المبادرات القصيرة والمتوسطة الأجل الأخرى التي يجري استكشافها، فتشمل السماح لعمليات دعم السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي بإذن من مجلس الأمن بالوصول إلى مرافق قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات؛ وإتاحة الفرصة للاستفادة من قدرة

على مواجهة الزيادات الطارئة في حجم العمل تضم فريقا صغيرا من الموظفين ذوي الخبرة في الأمم المتحدة في وظائف بدء التشغيل الحيوية، مثل التخطيط، والإدارة المالية، والمشتريات، والاستلام والتفتيش، والهندسة، والتوريد؛ والوصول إلى مخزونات النشر الاستراتيجية، وعقود نظم الأمم المتحدة القائمة، وقدرات النقل الاستراتيجية. وسيطلب إحراز تقدم في المبادرات تحليلا مفصلا للموارد المالية والبشرية وموارد الميزانية، والآثار القانونية المتصلة، في جملة أمور، بآليات السداد والتشغيل المشترك للعمليات. وإذا ما رغبت الهيئات التشريعية للأمم المتحدة في أن تمضي الأمانة العامة قدما في المبادرات المذكورة أعلاه، ستوضع خيارات للنظر فيها وإقرارها من جانب الجمعية العامة. وأخيرا، تعتبر الزيارات التعريفية لموظفي مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مقر الأمم المتحدة والبعثات الميدانية وسيلة هامة لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون، وبخاصة في مجال دعم بعثات حفظ السلام. غير أن هذه الزيارات تتطلب أيضا موارد لا تتوفر حاليا في ميزانيات كل منها.

١٣ - وفي حين لا يزال السلام والأمن يشكّلان الأولوية خلال السنوات الثلاثة الأولى من البرنامج العشري لبناء القدرات، فقد أُتخذت إجراءات برنامجية هامة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبشرية بغية تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في المجالات الأخرى التي حددها الإطار وتعزيز الروابط بين السلام والأمن والتنمية.

١٤ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال صياغة وتنفيذ برنامج للحكومة والإدارة العامة. وساعدت الإدارة أيضا في تعزيز وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والنهوض بالشباب وإدارة المرافق العامة. وتساعد في تطوير القدرة الإحصائية في أفريقيا من خلال تعاونها مع المؤسسات الإقليمية الأفريقية في إعداد الشبكة الأفريقية للمعارف الإحصائية. كما أنها لا تزال تقدم المساعدة في اتخاذ التدابير الرامية لتحسين الإبلاغ عن الأهداف الإنمائية للألفية، وفي تحليل بيانات التعداد ونشرها. ومن خلال مشروع حساب التنمية التابع للأمم المتحدة بشأن بناء القدرات للحصول على الطاقة الكهربائية والإمداد بها على الصعيد الأقاليمي في أفريقيا، تقدم الإدارة الدعم لخطة العمل القصيرة الأجل التي وضعتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشأن تطوير الهياكل الأساسية الإقليمية، لا سيما في قطاع الطاقة. وتواصل المساعدة التي تقدمها الإدارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي التركيز على مشروع حساب التنمية التابع للأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال سياسات الاقتصاد الكلي الشاملة اجتماعيا مع أوغندا وجنوب أفريقيا والسنغال من بين البلدان النامية، حيث من المتوقع له أن يكتمل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. واتخذت الإدارة أيضا مبادرة لبناء القدرات، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، ومرفق المياه الأفريقي التابع

لمصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، بهدف تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في وضع وتنفيذ الخطط المتكاملة لإدارة موارد المياه، ووضع واختبار منهجيات لرصد قطاع المياه، وتعزيز توفير خدمات المياه والطاقة للحد من الفقر في المناطق الريفية.

١٥ - وساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بناء قدرات مديريةية السلام والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال تمويل استقدام وتدريب المحللين السياسيين العاملين في المديرية حاليا. كما قدم، ولا يزال يقدم، دعما ماليا وماديا وتقنيا هاما للشراكة الجديدة والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة لها. وأدار البرنامج الإنمائي الصندوق الاستثماري للآلية ووفر الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الملاك الوظيفي في الأمانة العامة للآلية وأنشطة فريق الشخصيات البارزة. ونتيجة لذلك الدعم، أجرى ١٢ بلدا من أصل ٣٠ بلدا انضمت إلى الآلية استعراضات للأقران بشأن أدائها في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وساهم البرنامج الإنمائي أيضا ماليا في عمل آلية التنسيق الإقليمية.

١٦ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدعم للموقف الأفريقي الموحد الهادف إلى تحقيق خطة عمل أفريقيا الملائمة للأطفال. ويشكل هذا الإطار في المقام الأول مجموعة من المجالات ذات الأولوية بالنسبة للدول لتنفيذ حماية ورفاه الأطفال في أفريقيا. ودعمت اليونيسيف أيضا مفوضية الاتحاد الأفريقي بإصدار تقرير عن حالة الأطفال في أفريقيا لعام ٢٠١٠. علاوة على ذلك، وفرت اليونيسيف الدعم في بناء القدرات لإدارة الشؤون الاجتماعية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، بطرق منها إجراء نشاط تقييمي لولاية اللجنة ووظائفها وإجراءاتها ونظمها، ووضع خطة عمل للجنة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، وتعزيز علاقات العمل بين تلك اللجنة ولجنة حقوق الطفل من خلال عقد سلسلة من اجتماعات فريق عامل مشترك. وأتاحت الاجتماعات فرصة لتبادل الخبرات والاتفاق على توصيات عملية المنحى ستمكن اللجنتين من تحقيق التكامل في أعمالهما المتعلقة برصد حقوق الأطفال، بما في ذلك في الحالات الإنسانية.

١٧ - وقدمت مفوضية حقوق الإنسان الدعم لوحدة حقوق الإنسان في إدارة الشؤون السياسية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي بغية تعزيز القدرة على تشجيع حقوق الإنسان وحمايتها في إطار مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكذلك في إطار أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى ذات الولاية في حقوق الإنسان، من قبيل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه. وساعدت أيضا في تعزيز مركز الموارد المعني بالحوكمة والديمقراطية وحقوق الإنسان التابع للاتحاد الأفريقي. وتعمل المفوضية حاليا على مساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي

في وضع استراتيجية شاملة تتناول حقوق الإنسان خاصة بأفريقيا. وتعمل المفوضية بمثابة الجهة المنظمة لاجتماعات المجموعة الفرعية لحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة، وقد كفلت التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين برامج منظومة الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها بتوفير الدعم للاتحاد الأفريقي في مجال حقوق الإنسان.

١٨ - وساعدت مفوضية حقوق الإنسان على تحسين قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي في التخطيط والاستجابة لمسائل اللاجئين والتشرد الداخلي. وقدمت المساعدة لمفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم (اتفاقية كمبالا). وتواصل المفوضية دعم الاتحاد الأفريقي في مجال الدعوة والجهود التشجيعية الموجهة نحو الدول الأعضاء لتأمين الـ ١٥ تصديقا اللازمة لكفالة دخول الاتفاقية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وقدمت مفوضية حقوق الإنسان أيضا مدخلات للاتحاد الأفريقي بشأن صياغة المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي المتعلقة بحماية المدنيين. ودعمت الاتحاد الأفريقي في صياغة سياسته المتعلقة بالتعمير بعد انتهاء النزاع والتنمية وتواصل العمل معه على تعزيز وعي الدول الأعضاء بهذه السياسة. وساعدت المفوضية أيضا الاتحاد الأفريقي في إعداد تقارير تقييم أولية عن حالة إعادة البناء بعد انتهاء النزاع في البلدان الأفريقية الخارجة من نزاعات. ونشرت تقارير عن ١٣ دولة تمرُّ بفترة انتقالية ووزعت على نطاق واسع.

١٩ - وقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الدعم للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في جهودها الرامية إلى بناء القدرات من أجل مواجهة الكوارث، بطرق منها تدريب فرق الاستجابة لحالات الطوارئ التي نشرت لمواجهة الكوارث في غرب أفريقيا. ومن خلال عملية النداءات الموحدة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وسَّع المكتب نطاق مصادر الدعم والاستجابة لحالات الطوارئ فيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية والتعافي بعد انتهاء النزاع في أفريقيا. وأبرم المكتب مؤخرا مذكرة تفاهم مع مفوضية الاتحاد الأفريقي تضيي الطابع الرسمي على الدعم المستمر والمقرر في المجالات التالية: الإنذار المبكر، والتأهب للكوارث والاستجابة لها؛ والتنسيق؛ وحماية المدنيين في حالات النزاع والكوارث الطبيعية. وتعاون المكتب أيضا مع مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في معالجة قضية اللاجئين والمشردين داخليا من خلال العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم. وفي إطار التدريب المقدم للقوة الاحتياطية الأفريقية، وفرَّ المكتب دورات تدريبية للتوعية على المبادئ الإنسانية.

٢٠ - وواصل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا عمله في مجال الإبلاغ، والدعوة العالمية، وتحليل السياسات وتنسيقها لمنظومة الأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة، وذلك دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونشر المكتب عدداً من الدراسات والتقارير التحليلية، ونظم سلسلة من الاجتماعات وحلقات العمل، وشجّع، عموماً، على تحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا فيما بين شركاء أفريقيا في التنمية والمجتمع الدولي. وأبرز المكتب العلاقات المتنامية لأفريقيا مع الشركاء الجدد والناشئين. ويعقد مكتب المستشار الخاص مجموعة الدعوة والاتصالات التابعة لآلية التنسيق الإقليمية التي اجتمعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحديد استراتيجيات التنسيق وصقلها على نطاق المنظومة لدعم الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل أفريقيا من خلال تحسين استراتيجيات المعلومات والاتصالات وتعيين جهات تنسيق معنية بالاتصالات في كل مجموعة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والوكالة المعنية بالتخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، أجرى المكتب حواراً إعلامياً إقليمياً بشأن الشراكة الجديدة في فال بجنوب أفريقيا، للصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام، من أجل المساعدة في تعزيز فهم أفضل للشراكة الجديدة، ولرؤيتها وأهدافها وبرامجها، وفي توليد مزيد من الدعم لها. وفي متابعة لاجتماع فريق خبراء مكتب المستشار الخاص بشأن "إقامة علاقات بين السلام والتنمية: دور وقدرات المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية" الذي عُقد يومي ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في أديس أبابا، نظم المكتب في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بالتنسيق مع مكتب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، أول إحاطة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في نيويورك. وعقد المكتب أيضاً فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية في المقر التي تنسق أنشطة المقر في أفريقيا. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٣٠٤/٦٣، أعد المكتب، من خلال فرقة العمل، وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب المراقب الدائم استعراضاً شاملاً للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٨ عن أسباب التراجع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318). ودعا الأمين العام، في تقريره المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ (A/65/152-S/2010/526)، في جملة أمور، إلى توسيع نطاق البرنامج العشري لبناء القدرات تدريجياً ليتجاوز نطاق السلام والأمن ولمشاركة جديدة مع القارة.

٢١ - وتنشر إدارة شؤون الإعلام المجلة الفصلية "Africa Renewal" (تجديد أفريقيا) باللغتين الإنكليزية والفرنسية، ويوزع منها ٤٠ ٠٠٠ نسخة تقريباً لكل عدد. وتشمل المواضيع التي يجري تناولها في الأعداد المنشورة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التعليم،

وصحة الأم والطفل، والزراعات والاتجار بالبشر، والشؤون الجنسانية والتنمية، وأسعار السلع والفقر. وتتعهد الإدارة أيضا موقعا شبيكيا ذا صلة هو Africa Renewal Online، يزوره حاليا نحو ٣٠.٠٠٠ شخص في الشهر؛ ولا يحتوي الموقع على النسخة الإلكترونية من المجلة فحسب، بل يحتوي أيضا على مواد إضافية عن أفريقيا تعدها الإدارة أو أطراف أخرى من منظومة الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الإدارة، من خلال برامجها الإذاعية والتلفزيونية، دعما إضافيا للشراكة الجديدة من أجل أفريقيا. وتعد أيضا مقالات قصيرة عن الشراكة الجديدة وغير ذلك من المواضيع المتعلقة بأفريقيا لاستخدام وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية في أفريقيا والخارج. وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، نُشر ما يربو على ٣٠٠ مقال من هذا القبيل في أكثر من ٢٠٠ منفذ إعلامي.

٢٢ - وأُعيد تنظيم اللجنة الاقتصادية الأفريقية في عام ٢٠٠٦ لتقدم خدماتها لأفريقيا ومؤسساتها وبرامجها الرئيسية على وجه أفضل. وأنشئت وحدة دعم للشراكة الجديدة، تعمل أيضا بمثابة أمانة لآلية التنسيق الإقليمية، ووحدة دعم للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وأعدت الشعب الفنية للجنة مواءمة برامجها مع البرامج الإقليمية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة، والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتلقت الآلية دعما تقنيا كبيرا من اللجنة. وباعتبار اللجنة المكتب المفوض بالتنسيق والدعم والدعوة لصالح الشراكة الجديدة، فضلا عن الأمانة لنظام آلية التنسيق الإقليمية، فقد بذلت جهودا في التيسير والاتصال والتنسيق فيما يتعلق بأعمال الأمم المتحدة في دعم البرنامج العشري لبناء القدرات على الصعيد الإقليمي. ووفرت اللجنة منبرا للاتصال وتوليد المعارف والإدارة. وعقدت اللجنة كافة اجتماعات آلية التنسيق الإقليمية وقدمت الخدمات لها، بما في ذلك إعداد تقارير الاجتماعات وغيرها من وثائق العمل. وبأشرت اتخاذ إجراءات لمساعدة المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إقامة آليات التنسيق الخاصة بها، وعقدت عدة اجتماعات لهذا الغرض. ووفرت اللجنة دعما مؤسسيا كبيرا وغيره من أشكال الدعم لبرنامجها المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل أفريقيا وللاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تقييم الاحتياجات بشأن إدارة الدعوة والاتصالات والمعارف، وتطوير عملية إعادة تشكيل الاستراتيجية المميزة لبرنامج الاتصالات والدعوة لوكالة الشراكة المعنية بالتخطيط والتنسيق على الصعيد الإقليمي. وقدمت أيضا المساعدة في مراحل حرجية من آلية استعراض الأقران في مختلف البلدان وكذلك إلى أمانة الآلية بغية تعزيز الحكم الرشيد في كافة أنحاء أفريقيا.

٢٣ - وعلى وجه العموم، فإن الدعم الذي قدمتهفرادى إدارات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها إلى الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية كان دعماً كبيراً. ومع ذلك، يجب مواصلة بذل الجهود من أجل تحسين تنسيق ومواءمة ذلك الدعم مع البرنامج العشري، نظراً لأن بعض الأنشطة المضطلع بها كان مقرراً قبل وضع البرنامج العشري.

ثالثاً - آليات التنسيق والمشاركة

٢٤ - أنشئت آلية التنسيق الإقليمية بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ باعتبارها آلية للمشاركة بين أكثر من ٤٠ من برامج منظومة الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها العاملة على الصعيد الإقليمي الأفريقي. وجرى تكييف إطار آلية التنسيق الإقليمية ونظامها، المؤلف من تسع مجموعات (تنمية الهياكل الأساسية؛ والحكومة؛ والتنمية الاجتماعية والبشرية؛ والبيئة والسكان والتوسع الحضري؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والعلوم والتكنولوجيا؛ والدعوة والاتصالات؛ والسلام والأمن؛ والصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق) ومن خمس عشرة مجموعة فرعية، للاضطلاع كذلك بدور آلية للتنسيق والتعاون بين كيانات الأمم المتحدة وشركائها من أجل تنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات على الصعيد الإقليمي. وتشكل أمانة الآلية، التي توسعت منذ الدورة العاشرة للآلية التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وأصبحت أمانة مشتركة تضم موظفين مخصصين من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، جزءاً لا يتجزأ من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. فضلاً عن ذلك، تشارك مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية مشاركة فاعلة في أنشطتها، شأنها في ذلك شأن مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي. واجتمعت الآلية في أربع مناسبات أثناء الفترة قيد الاستعراض، برئاسة نائب الأمين العام ومشاركة رئيس أو نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في رئاستها.

٢٥ - وتنسق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مجموعة تنمية الهياكل الأساسية التي تعمل من خلال الأنشطة التي تضطلع بها مجموعاتها الأربع الفرعية، وهي: المياه، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل. وقدمت المجموعة دعماً كبيراً للمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، وهو محفل وزاري تابع للاتحاد الأفريقي، من خلال المساعدة في وضع السياسات المتعلقة بالمياه وتنسيقها، وكذلك صياغة استراتيجيات مشتركة بشأن المياه. وقُدمت المساعدة أيضاً لجمع الأموال من أجل مرفق المياه الأفريقي، ووُفر الدعم لنشر المعلومات عن طريق إصدار منشورات من قبيل تقرير تنمية الموارد المائية في أفريقيا، والرؤية الأفريقية للمياه لعام ٢٠٠٥ الاستخدام العادل والمستدام للمياه من أجل التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، واليومية الأفريقية للمياه. وعلى الصعيد دون الإقليمي، قُدمت المساعدة أيضاً

لتعزيز قدرة الوحدات المعنية بالمياه التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات المعنية بأحواض الأنهر والبحيرات على غرار منظمي حوض بحيرة تشاد وحوض بحيرة فكتوريا. وفي ميدان الطاقة، تركز الاهتمام على إمكانية الحصول على الطاقة وكفاءتها ومصادرها المتجددة. وقدم الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لإعداد الرؤية الأفريقية للطاقة لعام ٢٠٢٥. وبصفة أعم، أُجريت دراسات عن مسائل هامة متعلقة بالطاقة تتراوح بين شبكات الطاقة الريفية، وتنمية الوقود الأحفوري المستدام، وقيام مصرف التنمية الأفريقي بإنشاء مرفق من أجل تمويل الطاقة النظيفة. ونُظم عدد من أنشطة التدريب للعاملين في هذا القطاع. وفي مجال تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تركز الاهتمام على اتخاذ إجراءات لدعم تنفيذ خطة العمل القصيرة الأجل بشأن الهياكل الأساسية الموضوعية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وساعدت المجموعة في صياغة خطة العمل الإقليمية الأفريقية بشأن اقتصاد المعرفة وقدمت إسهامات فنية في اجتماع قمة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٠٩ بشأن موضوع "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا: تحديات التنمية وآفاقها". وهي تتعاون حالياً لتنفيذ مشروع تنسيق السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا. وساعدت المجموعة الفرعية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات البلدان الأفريقية على المشاركة في مناسبات عالمية من قبيل القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وركز العمل في ميدان النقل على توفير الدعم لتنفيذ برنامج سياسات النقل في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وقرار ياموسوكرو بشأن تحرير إمكانية الوصول إلى أسواق النقل الجوي. ويشمل أعضاء هذه المجموعة مفوضية الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والاتحاد البريدي العالمي، ومكتب الاتصال الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والبنك الدولي.

٢٦ - ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنسيق مجموعة الحوكمة، ويشمل أعضاء هذه المجموعة ما يلي: مفوضية الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وصندوق النقد الدولي، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وإدارة الشؤون الاقتصادية

والاجتماعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة للاتصال في الاتحاد الأفريقي التابع لإدارة الشؤون السياسية (الدمج حالياً في مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي)، وفريق تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي في ميدان حفظ السلام التابع لإدارة عمليات حفظ السلام (الدمج أيضاً في مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي. ومن خلال عمل هذه المجموعة، قدم دعم كبير إلى الشراكة الجديدة من أجل بدء العمل بآلية استعراض الأقران في عدد من البلدان الأفريقية. وكذلك وفرت المجموعة قاعدة بيانات للخبراء بغرض المساعدة في إجراء عمليات الاستعراض. وقدم المزيد من المساعدة لعقد المنتدى السابع للحكومة في أفريقيا عن موضوع "بناء دولة قادرة في أفريقيا"، حيث شارك فيه رؤساء الدول والعاملون في وسائط الإعلام. ولهذه المجموعة مجموعتان فرعيتان: الحكومة السياسية وإدارة شؤون الشركات.

٢٧ - وتقدم مجموعة الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية المساعدة إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال ما توفره من دعم للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. وساعدت المجموعة في الإسراع بتنفيذ البرنامج عن طريق اتخاذ إجراءات ترمي إلى تحسين تنظيم المياه وتنمية الهياكل الأساسية والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وقُدمت المساعدة أيضاً لاستصلاح الأراضي، وخفض خسائر ما بعد الحصاد، وزيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد الريفي. ووفرت المجموعة الدعم لعقد القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي بشأن الأمن الغذائي في أفريقيا، وكذلك مبادرة تجمع دول الساحل والصحراء لتنمية الزراعة والمناطق الريفية في منطقة الساحل، ومبادرة مفوضية الاتحاد الأفريقي لتسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية، ومؤتمر القمة المعني بالأسمدة، والمبادرة الأفريقية لسياسات الأراضي وإصلاح الأراضي، والمبادرة المتعلقة بالحداد الأخضر في الصحراء الكبرى، وهو مشروع أنشئ لمكافحة تدهور التربة والتصحر في منطقة الساحل. وتتولى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تنسيق المجموعة وينوب عنها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تنسيقها. وتضم هذه المجموعة بصفة أعضاء ما يلي: مفوضية الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للعلم والتربية والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والبنك الدولي.

٢٨ - ويتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنسيق مجموعة البيئة والسكان والتوسع الحضري مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بصفتها منسقاً مشاركاً. وأعضاء المجموعة هم: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وتوفر هذه المجموعة الدعم لبرنامج المدن المستدامة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي يسعى إلى تعزيز قدرة المدن الأفريقية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - وتوفر المجموعة كذلك الدعم لمبادرة الشراكة الجديدة بشأن البيئة. وقدمت المجموعة أيضاً المساعدة إلى الشراكة الجديدة لإعداد البيانات من أجل رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التي حددها لنفسها في مجالات السكان، والبيئة، والتوسع الحضري. ووفرت الدعم لعقد المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، وللجماعات الاقتصادية الإقليمية، في إطار الجهود التي تبذلها كل من هذه الجماعات لإعداد خطة العمل البيئية الخاصة بها. وقُدمت المساعدة أيضاً نحو إنشاء مرفق البيئة الأفريقي، وهو آلية لتمويل مبادرة خطة العمل البيئية للشراكة الجديدة. وقدمت مساعدة كبيرة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل قيام الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ومن خلال عمل المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، وبالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، قدمت المجموعة إسهامات كبيرة لوضع الخطط والمشاريع المناخية دون الإقليمية وصياغة موقف أفريقي مشترك بشأن تغير المناخ.

٢٩ - وتضم مجموعة التنمية الاجتماعية والبشرية مفوضية الاتحاد الأفريقي بصفتها منسقاً، وصندوق الأمم المتحدة للسكان بصفته منسقاً مشاركاً، وبصفة أعضاء: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للعلم والتربية والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. ولديها ست مجموعات فرعية، هي: الصحة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمalaria والسل والأمراض المعدية الأخرى؛ والتعليم والموارد البشرية؛ والشؤون الجنسانية والتنمية؛ والرعاية الاجتماعية والحماية ومكافحة الاتجار بالبشر؛ والعمل والعمالة؛ والرياضة والثقافة. ويستند عمل المجموعة بقدر

كبير إلى البرامج التي تعدها مفوضية الاتحاد الأفريقي في مجالات منها مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واستحداث فرص العمل، وتنمية الموارد البشرية، وإعداد السياسات الاجتماعية. وأعدت المجموعة خطة عمل مشتركة تتضمن منجزات مستهدفة محددة بوضوح على أساس أولويات مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ووفرت المجموعة الدعم لعدد من المنتديات الحكومية الدولية بشأن السياسات بما فيها مؤتمرات الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة والتعليم، ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل، واجتماع رابطة المدعين العامين في أفريقيا. ومن المجالات الأخرى التي قدمت فيها المجموعة الدعم للبرامج الإقليمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعداد البيانات لرصد المكاسب التي سجلت في إعلان وخطة عمل من أجل أفريقيا الملائمة للأطفال، واستراتيجية الاتحاد الأفريقي المتكاملة لدعم ضحايا العنف ضد المرأة والناجيات منه. وساعدت المجموعة مفوضية الاتحاد الأفريقي على وضع إطار السياسات الاجتماعية الخاص بما الذي تستند إليه برامجها المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. وساعدت المجموعة في تعميم مبادرات الاتحاد الأفريقي على غرار برنامج المتطوعين الشباب، وحملة مكافحة الاتجار بالبشر، وتسهيل الحد من الوفيات النفاسية في أفريقيا، واستفادة الجميع من الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا.

٣٠ - وتشمل الإنجازات التي حققتها مجموعة العلوم والتكنولوجيا في إطار البرنامج العشري لبناء القدرات رصد خطة عمل الشراكة الجديدة للعلوم والتكنولوجيا والمساعدة في وضع خطة العمل الأفريقية الموحدة للعلوم والتكنولوجيا التابعة للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة. وساعدت المجموعة في وضع السياسة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا؛ وبادرت إلى التوعية بشأن حقوق الملكية الفكرية؛ وعززت تعليم العلوم والهندسة والتكنولوجيا الإحيائية؛ وقدمت الدعم للإجراءات الرامية إلى وقف نزوح الدمغة وعكس اتجاهه. وتضطلع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بدور منسق المجموعة. وتضم المجموعة ما يلي: مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومركز ماستريخت للبحوث الاقتصادية والاجتماعية المعني بالابتكار والتكنولوجيا التابع لجامعة الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٣١ - وينسق مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا مجموعة الدعوة والاتصالات، وتنوب عنه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنسيقها. وتضم هذه المجموعة في عضويتها ما يلي: مفوضية الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وإدارة شؤون الإعلام، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للعلم والتربية والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي. ويبرز الكثير من عمل هذه المجموعة من خلال أنشطة النشر التي تضطلع بها إدارة شؤون الإعلام واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولا سيما مجلة أفريقيا الجديدة (Africa Renewal) التي تنشرها إدارة شؤون الإعلام (انظر الصفحة ٢١) وأخبار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا اليوم اللتان تنشرهما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وترسل هذه المنشورات إلى آلاف القراء وتنشر في مختلف المواقع الشبكية. وفضلاً عن ذلك، أسهمت المجموعة في الاجتماعات التي عقدت للعاملين في وسائط الإعلام، والمجتمع المدني، ومنظمات القطاع الخاص، وصانعي السياسات، للتوعية ببرامج الشراكة الجديدة أو لتحسين استراتيجيات المعلومات والاتصالات بشأن هذه البرامج. ووافقت هذه المجموعة مؤخراً على استراتيجية مشتركة لإنشاء نظام لجمع المعلومات ونشرها بغرض تبسيط أنشطة الدعوة والاتصال وتعزيزها دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامجها الخاص بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولكفالة المزيد من التنسيق والتبسيط لاستراتيجيات الدعوة والاتصالات لجميع مجموعات آليات التنسيق الإقليمية وكيانات منظومة الأمم المتحدة، تقرر تعيين منسق اتصال لكل من مجموعات التنسيق الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، لتيسير التعاون وأوجه التآزر.

٣٢ - ويتولى مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي تنسيق مجموعة السلام والأمن، وتقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بدور المنسق المشارك. والأعضاء هم: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب دعم بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،

ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. وتعمل المجموعة عن طريق أنشطة مجموعاتها الفرعية الثلاث: هيكل السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي؛ والتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع؛ وحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة. ويرتكز عمل المجموعة على اختصاصاتها التي وضعت داخليا، والتي تشمل تقديم الدعم لتفعيل هياكل السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ وتوفير المساعدة التقنية لأعمال مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ وجمع ونشر المعلومات عن أنشطة السلام والأمن التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي؛ وتقديم الدعم للقوة الاحتياطية الأفريقية وفريق الحكماء، التابعين للاتحاد الأفريقي؛ وتوفير الدعم التقني والمادي والمالي للاتصال بين مجلس السلام والأمن وغيره من هيئات الاتحاد الأفريقي وكذلك مع المجتمع المدني؛ والمساعدة على تنفيذ سياسة التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع، التي يتبعها الاتحاد الأفريقي، وكذلك في مجال المبادرة المعنية بالألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد قُدم قدر كبير من الدعم في إدارة عمليات حفظ السلام؛ ووضع نظم ومؤشرات الإنذار المبكر؛ ومبادرات منع النزاعات؛ وبناء قدرات الوساطة؛ وتقوية وتعميق النظم الديمقراطية، لا سيما عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في البلدان الأفريقية. وقدمت المجموعة التدريب عن طريق برامج الإلحاق وتنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية؛ وقدمت موظفي المساعدة التقنية؛ ومنحت مواد ومساعدة مالية؛ وساعدت على وضع وتقوية نظم المعلومات والاتصالات.

٣٣ - وتتولى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تنسيق مجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق، كما تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور نائب المنسق. وأعضاء المجموعة هم: مفوضية الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي. وساعدت المجموعة مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على تنسيق المواقف التفاوضية الإقليمية بشأن المسائل التجارية في إطار اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وكذلك جولة الدوحة، ولا سيما بشأن قضايا الوصول إلى الأسواق فيما يخص السلع الزراعية الأفريقية. كما أولت اهتماما خاصا بالتدابير الرامية إلى مساعدة البلدان الأفريقية على التنويع للابتعاد عن الاعتماد على السلع الأساسية، وتحسين القدرة التنافسية لمنتجاتها، وزيادة القيمة المضافة. وقد دعمت بنشاط الدراسة الاستقصائية لجودة الهياكل الأساسية

الأفريقية، وبرنامج رفع مستوى الصناعة وتحديثها، وبرنامج التجارة الإقليمي لمجموعة دول شرق أفريقيا، وبرنامج دعم التجارة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٣٤ - ويمكن على ذلك أن نرى أن الكثير قد تحقق في المنظومة بأكملها، عن طريق آلية التنسيق الإقليمية ومجموعاتها ومجموعاتها الفرعية، لدعم أفريقيا ومؤسساتها الإقليمية ودون الإقليمية في جهودها من أجل السلام والأمن والحوكمة والتنمية. وجرى التعهد بموارد مالية ومادية كبيرة؛ وجرى اتخاذ إجراءات لتدعيم القدرات المؤسسية والبشرية؛ وجرى تكثيف جهود الدعوة لدى المجتمع الدولي دعماً لبرامج أفريقيا وأولوياتها؛ وقُدمت المساعدة لتدعيم صياغة السياسات؛ وبُذلت جهود لتحسين تنسيق الإجراءات لتحقيق زيادة التأثير والفعالية. وأقيمت آليات استشارية أخرى، ساهمت مساهمة كبيرة في جهود تحسين الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وبهدف تدعيم الشراكة الاستراتيجية بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، اشترك رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، جان بينغ، والأمين العام، في إطلاق قوة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن. وعقب ذلك، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عقد وكلاء الأمين العام للشؤون السياسية، وعمليات حفظ السلام، والدعم الميداني، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، أول اجتماع لقوة العمل المشتركة في نيويورك. واتفقوا على وضع خطة عمل، وعلى عقد اجتماع مرتين سنوياً لمناقشة الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالات منع النزاعات والوساطة، ودعم حفظ السلام، وإعادة البناء عقب انتهاء النزاع (انظر A/65/510-S/2010/514، الفقرة ١٠).

٣٥ - ونظمت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أربعة اجتماعات تشاورية (بين المكاتب) بشأن منع النزاعات وإدارتها، وذلك في كل من بحر دار، إثيوبيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛ وفي نيويورك، في شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ وفي أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛ وفي غابوروني في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وتمشيا مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (A/64/359-S/2009/470، الفقرة ١٦)، جرى توسيع نطاق المشاركة في الاجتماعات بين المكاتب ليشمل الحوار قضايا حفظ السلام، وحقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية. وساهم أيضا ممثلون من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أحدث الاجتماعات بين المكاتب. وساهم في تلك الاجتماعات أيضا ممثلون للجماعات الاقتصادية الإقليمية، وعُقد آخر اجتماع بين المكاتب في بوتسوانا في حزيران/يونيه ٢٠١٠ واشتركت في استضافته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (انظر A/65/510-S/2010/514، الفقرة ١١).

٣٦ - وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بناء على التوصية الواردة في تقرير الأمين العام (A/64/762)، اتخذت الجمعية العامة القرار ٨٣٥/٦٤، الذي أنشأت بموجبه مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. ويتمثل هدف المكتب في تحسين الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن، وتوفير مشورة منسقة ومتسقة من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي بشأن كل من بناء القدرات على المدى الطويل، والدعم على المدى القصير، وترشيد وجود الأمم المتحدة في أديس أبابا ليصبح أكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر كفاءة في تقديم مساعدة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي (المرجع نفسه، الفقرة ١١). وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠، عين الأمين العام السيد زخاري موبوري - مويثا رئيسا للمكتب. وجرى إدماج ثلاثة مكاتب - هي مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى الاتحاد الأفريقي، وفريق تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي في ميدان حفظ السلام، وفريق الأمم المتحدة للتخطيط لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال - ضمن المكتب الذي أنشئ حديثا، وجرى نقل ولايات ووظائف هذه الكيانات الثلاثة إلى المكتب الجديد.

رابعاً - النتائج

٣٧ - توصل الاستعراض إلى وجود دعم هائل للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي من جميع مؤسسات مفوضية الاتحاد الأفريقي، مع إقرار تلك المؤسسات بأن إمكانيات البرنامج ومزاياه الكاملة لم تتحقق حتى الآن. وتمثلت إحدى الصعوبات الرئيسية في اختلاف الآراء بين أصحاب المصلحة بشأن ما يشكل "بناء القدرات" في سياق الإطار. وتوصل الاستعراض إلى أن هناك مبادرات عديدة مختلفة يمكن من خلالها تحسين القدرات. ويشمل ذلك التدريب، ورفع مستوى المهارات، وتطوير الموظفين عن طريق تنظيم دورات رسمية قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل. وكان تحسين الإشراف الإداري أو زيارات الدراسة سبلا فعالة أيضا لإعداد الموظفين لمستويات الأداء المتزايدة التعقيد في الوظائف. وتوجد طرق أخرى لبناء القدرات لا تقل عن ذلك في الأهمية. ومن شأن تحديد عوائق الإنتاجية غير المتصلة بالموظفين، مثل نقص الممارسات والقواعد واللوائح الإدارية، واتخاذ تدابير ملائمة لتصحيحها، أن يؤثر تأثيرا إيجابيا للغاية على القدرة المؤسسية.

٣٨ - وجرى التعبير عن آراء مفادها أنه، في عدد من المجالات التي قدمت فيها المساعدة لحل المشكلة، اضطدمت الإدارة بالقيود الإضافي المتمثل في القدرة الاستيعابية في مؤسسات الاتحاد الأفريقي. ولكن التقدم الذي أحرزته مفوضية الاتحاد الأفريقي في إدارة الأموال والمساءلة أمام المانحين يوضح الجهود التي تُبذل لمعالجة تلك الثغرات. وواصل موظفو مفوضية الاتحاد الأفريقي الزيارات التعريفية إلى مكاتب الأمم المتحدة، والتي من شأنها، إلى جانب

التدريب، أن تساعد على تحسين قدراتهم. ويشكل قرار إدارة عمليات حفظ السلام بتركيز أنشطتها لبناء القدرات على التدريب، وتحديدًا على تدريب المدربين للمؤسسات المستفيدة، مثالًا جيدًا على معالجة هذه المشكلة.

٣٩ - وفي الوقت الحاضر، تشكل العناصر القائمة من البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي مجرد إطار وضعت مفوضية الاتحاد الأفريقي له معالم يمكن فيها لمنظومة الأمم المتحدة في أفريقيا أن توجه مواردها على نحو منسق ومركز إلى مساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تحسين قدراتها. ومنذ التوقيع على الإعلان، يُنتظر إقامة ذلك البرنامج كمجموعة من الأنشطة التي سيجري القيام بها بغرض تحقيق أهداف البرنامج العشري لبناء القدرات. ونظرًا لعدم وجود ذلك البرنامج، لم يكن من السهل القيام بمبادرات محددة الأهداف دعماً للاحتياجات الإنمائية لمؤسسات الاتحاد الأفريقي. ومن شأن اعتماد برنامج له أهداف محددة أن يساعد على تقوية الدور القيادي لمفوضية الاتحاد الأفريقي فيما يخص تنفيذ البرنامج العشري. ووُجد أيضًا أن هناك حاجة إلى تحسين المشاركة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية كجزء من استراتيجية اللبنة التي يتبعها الاتحاد الأفريقي، ولا سيما في مجال التنمية، ويشمل ذلك مجالات الطاقة والمياه والهياكل الأساسية، إضافة إلى التعاون الجاري في مجال السلام والأمن.

٤٠ - ومما يجعل التعاون فيما بين المجموعات صعباً أسلوب تنظيم منظومة تلك المجموعات؛ ومن الأمور الحاسمة الأهمية إقامة ترتيبات من شأنها أن تجعل أنشطة المجموعات أكثر تجانساً وأن توائم التقارير التي تقدمها في تقرير واحد متجانس يقدم إلى آلية التنسيق الإقليمية. ومع أن المجموعات قد كثفت جهودها المبذولة لوضع خطط أعمال بناء على الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، والتوجيه الاستراتيجي لوكالات التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، فما زال يتعين تحسين التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة المشاركة، وكذلك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٤١ - ومع أن بعض الشواغل قد أثّرت فيما يخص التنسيق بين مؤسسات مفوضية الاتحاد الأفريقي، يشكل تعيين منسق لمفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار استعراض البرنامج العشري خطوة في الاتجاه الصحيح. ويمكن توسيع نطاق ترتيبات التنسيق المماثلة لتشمل أعمال آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها، وهو ما سيعالج قيود الموارد المرتبطة بالسفر وما ينجم عنها من انخفاض مستوى الحضور في اجتماعات المجموعات. وعلى نفس المنوال، ينبغي بقدر الإمكان إدماج وتبسيط الدعم الإداري المقدم لمختلف المجموعات.

٤٢ - وقد تبين أن المعلومات عن البرنامج العشري ضعيفة جدا على وجه العموم، لا سيما في داخل مؤسسات الاتحاد الأفريقي، وبذلك تقل فرص استفادتها استفادة كاملة من الدعم الهائل الذي يقدم. ولذلك ينبغي القيام بقدر أكبر كثيرا من العمل للترويج للبرنامج العشري لدى جميع الأطراف المعنية. وعلى سبيل المثال، أحيانا تقدم مقترحات من مفوضية الاتحاد الأفريقي لطلب الدعم بعد أن تكون خطط عمل هيئات الأمم المتحدة وميزانياتها قد وُضعت واعتمدت. ويشكل ذلك مصاعب في الاستجابة لتلك المقترحات في الوقت المناسب. ومما يزيد صعوبة تلك المشكلة أن هيئات الأمم المتحدة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة لها دورات مختلفة لوضع البرامج والميزانيات.

خامساً - التوصيات والملاحظات

٤٣ - اعتمد الإعلان بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في وقت تعززت فيه قيادة الاتحاد الأفريقي في مجال التصدي للأزمات في أفريقيا. ومنذ اعتماد البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، ساعد البرنامج في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتمتين الشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين. وساعد البرنامج أيضا في تحسين التفاعل بين أمانتي المنظمتين على مختلف المستويات، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية طويلة الأجل المتصلة بالسلام والأمن. وهناك اتفاق عام في كل من منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية بأن الخبرة المكتسبة من السنوات الثلاث الأولى من أنشطة الدعم لمؤسسات الاتحاد الأفريقي يمكن أن تشكل أساسا جيدا لتعزيز التجانس وزيادة الفعالية من حيث التكلفة بغية تحقيق كامل إمكانات البرنامج العشري.

٤٤ - وأحث جميع الجهات المعنية على مواصلة التنسيق في تنفيذ دعم بناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مختلف المجالات على النحو المحدد في الفقرتين ٣٧ و ٣٩ أعلاه. ومن المناسب من حيث التوقيت والملائم الآن أن تتوخى الدورة المقبلة لآلية التنسيق الإقليمية عقد دورة مواضيعية بشأن البرنامج العشري يكون من شأنها، بالاقتران مع عملية تعزيز مجموعة الدعوة والاتصالات، أن تساعد في الترويج للبرنامج.

٤٥ - ولم تتم الموافقة على الموارد لتنفيذ البرنامج العشري. ويجري تنفيذ البرنامج من خلال ترشيد الموارد البشرية والمالية التي تتعرض للضغط بالفعل وهياكل كيانات الأمم المتحدة، بالتعاون مع مؤسسات الاتحاد الأفريقي. وقد تضررت بالفعل جهود التنفيذ نتيجة لعدم وجود برنامج عمل محدد جيدا للبرنامج العشري نتيجة لغياب الموارد.

٤٦ - ومن الممكن لمعالجة نقص الموارد والحاجة إلى هياكل التنفيذ الكافية أن تحسن كثيرا الجهود الرامية إلى بلوغ أهداف البرنامج العشري. وأدعو جميع الشركاء وأصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء، إلى دعم تعبئة الموارد اللازمة لمشاركة كيانات الأمم المتحدة في تنفيذ البرنامج العشري، لا سيما أمانة آلية التنسيق الإقليمية. ومن شأن توافر الموارد الكافية أن يمكن أيضا من المشاركة الفعالة للجماعات الاقتصادية الإقليمية في آلية التنسيق الإقليمية.

٤٧ - وينبغي التنسيق، بقدر الإمكان، بين دورات البرمجة والتخطيط لمفوضية الاتحاد الأفريقي، بما يشمل الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، ودورات الجماعات الاقتصادية الإقليمية، مع دورات منظومة الأمم المتحدة من خلال أنشطة المجموعات والمجموعات الفرعية بغية تمكين كيانات الأمم المتحدة من تحديد الأنشطة التي تتفق مع الخطط السنوية لتنفيذ برامجها وإدماج تلك الأنشطة وتنفيذها. وينبغي وضع برنامج العمل هذا الذي يرمي إلى تنمية قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية انطلاقا من إطار البرنامج العشري وتزويده بأنشطة محددة بوضوح، ونواتج متوقعة، وأطر للرصد والتقييم، وتحديد الموارد اللازمة لتنفيذه.

٤٨ - وفي دعم منظومة الأمم المتحدة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، ينبغي مراعاة الإطار الاستراتيجي لتنمية قدرات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي أيدته الدورة العادية الرابعة عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي، وكون أن الوكالة المعنية بالتخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة مدججة الآن بالكامل في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته. وفي إطار آلية التنسيق الإقليمية، ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، مواصلة تولي القيادة في العمل مع مؤسسات الاتحاد الأفريقي في تنفيذ البرنامج العشري، خاصة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى وضع برنامج على النحو المحدد في هذا الاستعراض.

٤٩ - وتتسم الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي تقوم على رؤية مشتركة وميزة نسبية، بأهمية حيوية للجهود المشتركة التي تبذلها المنظمتان لتحقيق السلام والازدهار المستدامين لأفريقيا. وسيعتمد نجاح البرنامج العشري بقدر كبير على قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي وملكيته له ومدى الفعالية التي تنفذ بها منظومة الأمم المتحدة مهام الدعم الإقليمي التي تقوم بها بموجب ولاياتها تمشيا مع أولويات المفوضية. وإزاء هذه الخلفية، ينبغي تشجيع الشركاء على تنسيق برامجهم لتفادي ازدواجية الجهود، وهو ما ينحو إلى تحقيق نتائج عكسية. ويمكن لتعيين إدارة الشؤون الاقتصادية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي بصفتها جهة تنسيق لعملية الاستعراض أن تكون مفيدة في حشد الدعم للبرنامج العشري وزيادة تعزيز

قيادة المفوضية للبرنامج وملكيته له. وينبغي مد نطاق ممارسة الرئاسة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي اعتمدها مجموعة السلام والأمن إلى المجموعات الأخرى.

٥٠ - وينبغي تكريس الاجتماع السنوي لآلية التنسيق الإقليمية لمسائل السياسات العامة، وتلقي تقارير عن الأدوات التنفيذية للآلية، وهي المجموعات والمجموعات الفرعية، واستعراض عملها، وتزويدها بإرشاد وتوجيه شاملين. وفي هذا السياق، أرحب بالممارسة التي اعتمدت حديثاً والمتمثلة في تكريس جلسة في كل اجتماع لآلية التنسيق الإقليمية لموضوع يتسم بالأهمية لمؤسسات الاتحاد الأفريقي.

٥١ - وكما أشرت في تقريرتي عن أسباب الصراع في أفريقيا (A/65/152-S/2010/526)، ينبغي توسيع نطاق أنشطة البرنامج العشري تدريجياً بما يتجاوز مجال تركيزها الأولي على مسائل السلام والأمن. ولا يمكن تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا إلا إذا اعتمدنا، في دعمنا لمؤسسات الاتحاد الأفريقي، نهجاً شاملاً يدمج بين الأنشطة المتعلقة بمسائل السلام والأمن والمسائل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وبهذه الروح دعوت إلى تعزيز فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والوكالات والمعنية بالشؤون الأفريقية والتي يوجد مقرها في نيويورك.

٥٢ - وفيما يتصل باستعراض الأنشطة التي تتخذ كل ثلاث سنوات من أجل تنفيذ البرنامج العشري، أعزمت تقديم تقرير إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن في عام ٢٠١٣.

٥٣ - ومنذ اعتماد البرنامج العشري في عام ٢٠٠٦، شهد التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي زيادة غير مسبوق في التفاعل في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، خاصة في ميدان السلام والأمن والتنمية. ومع إقرارنا بأنه قد تم إنجاز الكثير في العلاقة بين المنظمتين، وهو ما يتفق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي لنا أن نستفيد من المكاسب المحققة حتى الآن بغية مواصلة التصدي للتحديات المشتركة المتمثلة في مساعدة أفريقيا على التمتع بالسلام والاستقرار الدائمين. وأود اغتنام هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى جميع الرجال والنساء العاملين في إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وصناديقها على تفانيهم الدؤوب لدعم أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومؤسساته في التغلب على تلك التحديات. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لمفوضية الاتحاد الأفريقي، تحت قيادة الرئيس جان بينغ، على ما تبذله من قصارى الجهود لتعزيز التعاون وتحقيق الهدف المتمثل في أن تنعم أفريقيا بالسلام والاستقرار والازدهار.